



كيف يصبح الفساد عامل تهديد؟

التقييم : ممتاز

2008/9/9

يجمع العاملون في ميدان الدراسات الأمنية والسياسية على أن هناك مجموعتين من العوامل التي تعتبر تهديدا لأي مجتمع في عالمنا المعاصر، أولاهما عوامل التهديد التقليدية، وهي مرتبطة بعوامل التهديد التقليدية القادمة من الخارج، أو النزاع المسلح إلى غير ذلك. أما المجموعة الثانية فهي عوامل التهديد غير التقليدية، والتي ترتبط بالفساد، وأمن الحدود وتجارة المخدرات و تجارة البشر. وتجمع الدراسات أن هذه العوامل تصبح ومع تقدم الوقت تحديا يكاد يوازي التهديدات التقليدية للدول والمجتمعات. ويثير الجهد الدولي الذي ينتشر في أنحاء مختلفة من العالم قضية مفادها أن هناك وعيا متزايدا بخطورة هذه القضايا. فالأمم المتحدة على سبيل المثال نظمت معاهدة للحد من الفساد في العالم، ودعت الدول الأعضاء للتوقيع على هذه المعاهدة والالتزام بها. المعاهدة تتحدث بوضوح عن الفساد في عمل الحكومات واستغلال الوظيفة العامة، وكذلك اعتماد سياسات غير شفافة في التعامل مع القضايا الاقتصادية الكبرى التي تتعلق بالنفع العام بعيدا عن سمع وبصر الهيئات الرقابية في أي دولة.

الوثيقة تبدو مركزة أكثر على العالم الثالث وكأن الفساد أصبح ظاهرة منحصرة بالعامل الثالث، مسألة تبدو واضحة إذا ما نظرنا إلى مؤشر الفساد الذي تصدره منظمة الشفافية العالمية سنويا والذي يظهر أن ظاهرة الفساد تبدو مستفحلة أكثر في العالم الثالث، على أن من المهم هنا أن نذكر أن هناك أنواعا من الفساد تبدو أكثر حداثة وهي منحصرة في العالم المتقدم، وهي تبدو مرتبطة بتفسير القوانين والصلاحيات والحدود للشخصيات العامة، ويبدو أن طبيعة الحياة السياسية الحزبية، وفعالية أجهزة الرقابة في تلك الدول تجعل قضايا الفساد شبه محدودة لكنها لا تخفيها نهائيا.

في تقرير منظمة الشفافية للعام 2007 يبدو الأردن في وضع لا بأس به، فهو يشارك عَمان في الموقع الخامس؛ وهو يعكس عمليا عدم استفحال الفساد. ويبدو موقع الأردن الأفضل مقارنة بدول عربية مجاورة لكنه لا يتقدم على إسرائيل وقطر والإمارات والبحرين. ربما الأهم من ذلك هو أن منظمة الشفافية الدولية التي تصدر التقييم المشار إليه تعترف أن الأردن يعد في الصدارة في اتخاذ الإجراءات وتأسيس المؤسسات التي من شأنها الحد من ظاهرة الفساد بين الدول 14 التي تقع معه في القائمة، وهي مسألة جديرة بالاهتمام وتطرح سؤالا مهما حول مدى فعالية تلك المؤسسات ومدى اطلاع الرأي العام عما تفعله. وكذلك حول الحاجة إلى تقييم أداء تلك المؤسسات.

إن شيوع ظاهرة الفساد في المجتمعات ذات الإمكانيات الاقتصادية المحدودة يعتبر نوعا من التهديد للبنية الاقتصادية، كما انه تهديد للأمن الاجتماعي والسياسي للمجتمع. فهو من جانب يؤثر على الثقة بين من هم في السلطة وبين المواطنين ومن جانب آخر يؤثر على سمعة الدولة في المحافل السياسية والاقتصادية. أن حصول حوادث فساد مسألة تنظر إليها كثير من الديمقراطيات الغربية بجديّة بالغة، ولا داعي هنا للتذكير أن وزير الداخلية البريطاني ديفيد بلانكت الذي كان مقربا من توني بليز خسر منصبه بسبب تدخله في فيزا دخول تعلقته بقربية صديقه، مسألة لم يسكت عنها الإعلام ولا الحكومة إلا عندما استقال واعتذر. إن ما يحمي الديمقراطيات بل الدول ربما يكون درجة الشفافية التي تظلل العمل العام سواء كان في الميدان السياسي أو الاقتصادي، تلك الشفافية التي تتحول إلى مفتاح للتهديد إذا ما اختفت أو مفتاحا للأمن والسلام إذا ما تواجدت.

mahjoob.zweiri@alghad.jo

محجوب الزويري